

قراءة لواقع العلاقات التركية المغربية وآفاقها المستقبلية

مصطفى بخوش

»

تشهد العلاقات المغربية التركية تحركات غير مسبوقة خصوصاً على المستوى الاقتصادي والتجاري، حيث وقعت تركيا اتفاقيات للتبادل الحر مع كل من تونس والمغرب، كما أصبحت شريك الجزائر الاقتصادي الأول في أفريقيا، وتلعب دوراً مؤثراً في ليبيا دعماً للحكومة الشرعية.

“

على ضبط خط موجه جديد لتحالفاتها وفتح المجال واسعاً لتنافس على إعادة التموقع والانتشار على المستوى الدولي والإقليمي بين القوى الدولية والإقليمية، وهو الأمر الذي زاد في تعقيد الوضع أكثر في المنطقة. لذلك تبرز الحاجة اليوم لتطوير رؤية تستثمر في الأرباح الاستراتيجية الناتجة عن تحولات القوة التي تدفع نحو نهاية الهيمنة الغربية، وتسمح لأبناء المنطقة بأن يقرروا مصيرهم ومستقبلهم، وأن يحافظوا على سيادة دولهم، وإلا سيقعوا بفخ استبدال نفوذ غربي بأخر صيني أو روسي قد يكون أسوأ منه.

في ظل هذا الواقع تبرز تركيا بثقلها التاريخي الحضاري وبصعودها

يتحرك العالم اليوم بسرعات مختلفة نحو المستقبل من خلال إعادة هندسة شاملة تسعى فيها مختلف القوى للتموقع واحتلال مكان يضمن لها أمنها ويحقق مصالحها من خلال عمليات ذات طبيعة جيو-اقتصادية وأخرى جيو-سياسية. في ظل هذا الواقع تعيش منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحظة فارقة في تاريخها. وذلك بالنظر للتحولات المهمة التي تشهدها طبيعة التفاعلات بين مختلف الفواعل من جهة، وكذلك تغيرات علاقات القوة بشكل جوهري، تتراجع فيه قوى تقليدية وتصعد أخرى جديدة من جهة أخرى. وهو ما سبب أرباك استراتيجي لكثير من الفواعل التي فقدت القدرة



الدولي وتوسعي إلى الهيمنة وممارسة النفوذ والتأثير بما يتناسب وتزايد قوتها. وخلال فترة التحول والانتقال هذه ينشأ فراغ تحاول كل القوى الدولية والإقليمية الاستفادة منه لإعادة التموقع في المرحلة الجديدة، وفي خضمه قد نشهد مواقف غريبة لا تعكس أبداً علاقات القوة ولا تحترمها. وهذا بالضبط ما تعيشه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فدائماً ما شكلت المنطقة رهانا استراتيجيا في سياسات القوى الدولية والإقليمية، وذلك بالنظر للمكانة الجيوإستراتيجية التي تحتلها في السياسات العالمية باعتبارها تشكل جزءاً مهماً تقاطع فيه مصالح القوى الكبرى وتتضارب. والتجاذبات التي تحدث اليوم في المنطقة والتي تعكس بأن المنطقة بصدد دورة جديدة لإعادة توزيع القوة ومناطق النفوذ.

وعليه، وانطلاقاً من التوصيف أعلاه، تبرز الحاجة للوقوف على واقع العلاقات التركية المغربية وآفاقها، وذلك للتعرف على المشكلات التي تحول دون تطويرها والتحديات التي تواجهها، وكذلك لاستكشاف الفرص المستقبلية لاقتناصها والاستثمار فيها.

واقع العلاقات التركية المغربية في ظل المعطى الجيوبوليتيكي

تعيش المنطقة جملة من المفارقات الغربية بسبب حالة الاضطراب التي يعيشها النظام الدولي، بسبب ما يسميه المختصون في العلاقات الدولية بظاهرة انتقال قوة من دولة مهيمنة متراجعة تتضاءل قوتها النسبية تدريجياً وتريد أن تستمر في ممارسة النفوذ والتأثير، ودولة أخرى تعديلية صاعدة تريد أن يتم الاعتراف بها على قدم المساواة على المسرح

الاقتصادي واستقرارها السياسي وموقعها الجغرافي كقوة وازنة وكلاعب فاعل ومؤثر في المنطقة. فتركيا تعيش مرحلة صعود جديدة تلعب فيها دور "قوة إقليمية تعديلية Regional Revisionist Power"، وذلك عبر مطالباتها بما تعتقد أنها حقوق حُرمت منها قبل حوالي 100 سنة حين كانت الدولة العثمانية تعيش آخر أيامها، وتعاني من تبعات مرحلة الرجل المريض. فتركيا اليوم وبسبب تعافي اقتصادها ومحاولاتها للتمدد اقليمياً بما يتوافق ومصالحها، تتحول لفاعل محدد ومؤثر لا يمكن تجاوزه في المنطقة. وبالمقابل تجتاز الدول المغربية (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) مرحلة من التوتر الخطير الناشئ عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والضغط الديمغرافي، وفشل سياسات التنمية المتبعة، واستعصاء عمليات الديمقراطية، وهو ما يطرح تهديدات خطيرة على استقرار المنطقة ومستقبلها.

وفي ظل هذا الواقع تشهد العلاقات المغربية التركية حركات غير مسبوقه خصوصاً على المستوى الاقتصادي والتجاري، حيث وقعت تركيا اتفاقيات للتبادل الحر مع كل من تونس والمغرب، كما أصبحت شريك الجزائر الاقتصادي الأول في أفريقيا، وتلعب دوراً مؤثراً في ليبيا دعماً للحكومة الشرعية. غير أن واقع العلاقات التركية المغربية يكشف أنها، سياسياً، ما تزال محصورة في الجوانب الدبلوماسية ولم تتطور لتأخذ أبعاداً استراتيجية تتوافق وتطلعات وآمال شعوب المنطقة في التحرر من التبعية الغربية وبناء كيان إقليمي موازن للكيان الأوروبي. واقتصادياً، ما تزال قائمة على المنطق التجاري بحيث تنظر تركيا إلى المنطقة المغربية على أنها سوق استهلاكية كبرى تسوق فيها صادراتها. بينما تحرص دول المنطقة على تسويق مواردها الخام والأولية (الغاز بالنسبة للجزائر، والفوسفات بالنسبة للمغرب، ...) للسوق التركي المتنامي. وأيضاً غير متجانسة وأحياناً متنافسة ومتناقضة بالنظر لوجود خمسة دولة تختلف في سياساتها وتوجهاتها وبسبب تعطل المشروع التكامل المغربي.

وعليه وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد اصطفايات محكومة بديناميكيات أيديولوجية وولاءات نيوكولونيالية، تبرز أهمية فك الارتباط والتخلص من حلقة التبعية المفرغة، عبر بناء علاقة استراتيجية بين تركيا والمنطقة المغربية باعتبارهما فضائين متوسطيين بإمكانهما لعب دور محدد في رسم مستقبل المنطقة. وهو أمر يحتاج لكثير من الحكمة والتبصر لأن الأطراف التي لا تملك

فهما للواقع الجديد ولا تحمل رؤية للمستقبل ستكون ضحية من جديد لهذه الدورة.

توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغربية

من المؤكد اليوم أن المواقف التركية بشكل عام تعكس تحولاً في العقيدة السياسية التركية يتماشى ويتناسب مع صعود تركيا، وتمدد مصالحها، واكتسابها مزيداً من القوة. وتكشف كذلك امتلاك القيادة التركية لرؤية استراتيجية استشرافية أسست للتحول من دولة غارقة في الديون والفساد إلى دولة صاعدة تنافس على التموقع بين الكبار. وترجع بدايات تحول الخط الموجه للسياسة الخارجية التركية إلى تفكك الاتحاد السوفييتي، وزوال الخطر الشيوعي، وكذلك توجه الاتحاد الأوروبي نحو استراتيجية تعميق البناء الأوروبي وتوسيعه. حيث مثل تفكك الاتحاد السوفييتي في الفكر الجيوستراتيجي نهاية الحاجة للدور التركي داخل الحلف الأطلسي كخط مواجهة متقدم للمعسكر الشرقي. أما توجه الاتحاد الأوروبي نحو سياسة التعميق والتوسيع فمثل غلق باب الانضمام في وجه تركيا. الأمر الذي دفع تركيا إلى التفكير في استكشاف إعادة تفعيل الحقائق الهوياتية لضمان تماسك الجبهة الداخلية، وإعادة بعث الاعتزاز بالانتماء القومي أولاً، وللتوجه نحو العالم العربي الإسلامي ثانياً. وبالتأكيد أن هذا التوجه لم يغفل العوامل الجيو-اقتصادية فالاقتصاد التركي اليوم يتموقع ضمن أكبر 20 اقتصاد عالمي ويحقق معدلات نمو جيدة، فوفقاً

لتقرير صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي في 2021 احتلت تركيا المرتبة 11 عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي والقوة الشرائية في عام 2021. لتتحول تركيا اليوم إلى نموذج للتنمية يشرح الفرق بين من يملك رؤية للمستقبل تحدد له طريقه وبين من يتخبط في الفوضى ولا يعرف طريقه.

آفاق العلاقات التركية المغربية في ظل الاضطراب الدولي

من المعروف أن من يتردد بين الخيارات يبقى بلا قرار ولا موقف، ويضيع على نفسه كل الفرص المتاحة. لذلك وبالنظر أن الفرص لا تنتظر والوقت لا يتوقف، على قيادات دول المنطقة أن تكون حاسمة غير مترددة بشأن خياراتها ومواقفها بشأن تطوير علاقاتها بتركيا. لكن الواضح اليوم للأسف أنه لا توجد رؤية مشتركة أو خط استراتيجي يحكم ويوجه العلاقات المغربية التركية. حيث تتميز العلاقات القائمة اليوم بأنها محصورة في تبادلات تجارية واستثمارات محكومة باتفاقيات اقتصادية لا ترقى للرهانات التي تعيشها المنطقة. كما أنها تقتصر فقط على الجوانب الدبلوماسية مع غياب التنسيق والتعاون في قضايا السياسة العليا المرتبطة بقضايا الأمن القومي. بالإضافة إلى أنها لا تتجاوز الأطر الرسمية والعلاقات المؤسسية لتخلق شبكات عبر مجتمعية تنخرط فيها مختلف الفواعل المجتمعية (مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الأهلية) لتشبيك العلاقات وتنميتها بين الشعوب.



تشكيل كتل وازن في المفاوضات مع التكتل الأوروبي الذي يريد أن يبسط نفوذه في المتوسط وفق رؤيته عبر مجموعة من المشاريع (الشراكة الأورو-متوسطة، سياسات الجوار الجديدة، الاتحاد من أجل المتوسط، ...). بالإضافة إلى موقع الدول المغاربية على الضفة الجنوبية للمتوسط وبشمال أفريقيا الذي يؤهلها لتكون بوابة تركيا لأفريقيا، ونقطة ارتكاز مهمة في المتوسط تسمح لها بمضاعفة وجودها في الأسواق الأوروبية، وصمام أمن للمصالح التركية وهنا نشير مثلاً للاتفاق التركي الليبي بشأن ترسيم الحدود البحرية لتعزيز مطالباتها الحدودية في مياه شرق البحر المتوسط حيث تنقّب عن موارد الطاقة. ■

مصطفى بخوش: أكاديمي من الجزائر، أستاذ دكتور في العلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة في الجزائر.

على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى 4,1 مليار يورو سنوياً. كما تعد تركيا ثالث أكبر مستورد من الجزائر بعد إيطاليا وفرنسا. وتوجد هناك أكثر من 1200 شركة تركية في الجزائر.

لذلك هناك مجالات كثيرة يمكن الاستثمار فيها لتطوير العلاقات التركية المغربية يمكن حصرها في ما عدة أمثلة، إذ تشكل تركيا اليوم نموذجاً للنجاح حيث تفتح تجربة الإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي مكن تركيا من الانتقال من دولة غارقة في الديون إلى دولة صاعدة ذات اقتصاد ناشئ أبواباً للتعاون والاستفادة في نقل وتوطين هذه التجربة في دول المغرب العربي، خصوصاً وأن مختلف الدول المغربية تعيش على وقع تحولات سياسية واقتصادية. كما أن موقع تركيا الاستراتيجي كبوابة لمجموعة من التجمعات الإقليمية في أوروبا وآسيا للدول المغربية يسمح بالانفتاح على هذه التجمعات وتحقيق اختراقات مهمة فيها. مع الانتباه إلى أهمية

ورغم هذا أعتقد أن بيئة العلاقات التركية المغربية تطرح فرصاً كثيرة بالنظر للعديد من الاعتبارات مثل البعد الثقافي والموروث الحضاري الذي يجمع بين دول وشعوب أطراف هذه العلاقة التي تشترك في كونها دول ذات أغلبية إسلامية. بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي لأطراف العلاقة الذي يقع عند تقاطع ثلاث قارات (أفريقيا، أوروبا، آسيا) وعلى ضفتي البحر الأبيض المتوسط ويتحكم في مضائق مهمة للملاحة الدولية (مضيق جبل طارق، مضيق البسفور، مضيق الدردنيل). بدون نسيان الأهمية الاقتصادية والتجارية، فالمنطقة غنية جداً بالموارد الأولية (النفط والغاز، مختلف المعادن، أراضي زراعية واسعة، ...) وبموارد بشرية مؤهلة وماهرة (نسبة الشباب المتعلم والمؤهل مرتفعة) وبحجم سوق كبير ومغربي (عدد سكان دول أطراف العلاقة يقدر بحوالي 195 مليون نسمة). ويكفي أن نشير هنا مثلاً للحضور التركي في الجزائر حيث صارت أنقرة منذ 2017 أول مستثمر أجنبي، واتفق البلدان